

زبدة الأصول

[173] نقيضه فليس الفعل منهيًا عنه إذ النهى النفسي لا بد وأن يكون عن منقصة، والغيري، لابد وأن يكون لكونه مقدمة للحرام، وشئ من الملاكين لا يكون متحققًا في ضد الواجب و نقيضه. وأما ما أجاب به المحقق الخراساني في الحاشية، من أن المانع عن التقرب أحد أمرين. النهى النفسي، والحزارة في الفعل، فالنهي التحريمي مطلقًا يوجب الفساد، والنهي التنزيهي إنما يوجب إذا كان عن منقصة وحزارة في الفعل، إذ الفعل لا يكون قابلاً للتقرب، مع عدم الترخيص في ارتكابه كما أنه لا يكون قابلاً له إذا كان فيه منقصة وحزارة، والا كما في المقام فلا يكون مانعاً عنه لكونه مرخوفاً فيه وهو على ما هو عليه من الرجحان والمحبوبة. فهو غير تام، لما ذكرناه في مبحث الضد من أن النهى الغيري كالنفسى يوجب عدم إمكان التقرب بالمنهى عنه، فراجع، فالصحيح ما ذكرناه. الخامس: ما ذكره المحقق النائيني (ره) وهو أن الفعل والترك إذا كان كل منهما مشتملاً على مقدار من المصلحة، فحيث أنه يستحيل تعلق الأمر، بكل من النقيضين في زمان واحد، يكون المؤثر في نظر الأمر إحدى المصلحتين على تقدير كونها أهم، وما فيه المصلحة المهمة لا أمر به، لا تعييناً في عرض الأمر بالمهم، ولا تخيراً، ولا بنحو الترتب. أما الأول: فلكونه مستلزماً لطلب النقيضين. وأما الثاني: فلكونه مستلزماً لطلب الحاصل. وأما الثالث: فلما عرفت من عدم جريان الترتب في الضدين الذين لا ثالث لهما، ففي النقيضين أولى بعدم الجريان. وفيه: أن الفعل والترك وأن كانا نقيضين إلا أن ما فيه المصلحة هو الفعل العبادي، والترك - أي ترك الفعل رأساً - وهما ليسا نقيضين، لوجود ثالث لهما، وهو الفعل غير العبادي، وعليه فلا مانع من الالتزام بجريان الترتب فيهما وكون الفعل أيضاً مأموراً به على تقدير عدم امتثال الأمر بالترك. مع، أنه لو سلم عدم جريان الترتب في المقام فمن الإجماع القطعي يستكشف وجود الملاك في الفعل فيؤتى به بهذا الداعي فيقع عبادة.